

دور الجمعيات غير الحكومية

المادة ٢٢ من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة تشير الى حق لجنة الاتفاقية، بالاضافة الى التقارير الصادرة عن حكومات البلدان الاعضاء ، ان تدعو الوكالات المتخصصة للامم المتحدة الى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق انشطتها ، وبالتالي لا تعطي هذه المادة بوضوح وبصراحة دور للمنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ الاتفاقية . وفي اغلب الاحيان التقارير المقدمة من الدول الاطراف لا تعكس حقيقة وضع المرأة في البلد المعني ، اذ تقلل من وطأة العوائق والمشاكل المتعلقة بالمرأة وتبالغ في وصف الإنجازات اي تفسرها على نحو اوسع. وبما ان دور المنظمات الاهلية اساسي لسد الثغرات او التباينات بين الاوضاع التي ترسمها التقارير الحكومية عن اوضاع وحقوق المرأة في بلدانها والشروط الذي قطعه تطبيق الاتفاقية، وبين الواقع الفعلي ، لذلك وبالرغم من غياب اية آلية رسمية تسمح بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الجلسات الرسمية للجنة لسيداو ، تسمح اللجنة لهذه المنظمات بحضور جلساتها بالرغم من عدم وجود ما ينص رسميا على ذلك كما ذكرنا آنفا . وقد شجعت اللجنة و رحبت بالمعلومات الصادرة عن هذه المنظمات ، بالرغم من خلو الإتفاقية من أي حكم واضح يجيز للجنة اعتماد مثل هذه المعلومات . بالاضافة الى ذلك فان اللجنة تتسلم تقارير غير رسمية أو تقارير ظل من المنظمات غير الحكومية للدول الاعضاء حول مدى التقيد بالاتفاقية ، كما يمكن لهذه المنظمات التعليق على التقرير الرسمي أو إنتقاده ، و يمكنها أيضا ان تساعد حكومات بلدانها في إعداد التقارير الدورية.ويمكنها كذلك مراقبة ما تقوم به اللجنة من دراسة للتقارير بصفتها الهيئة المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية . كما يمكنها الاستفادة من عملية مراقبة التنفيذ هذه ، وبخاصة مما تخلص اليه اللجنة من ملاحظات ختامية ، في حوارها مع حكومات بلدانها لتعزيز الجهود المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية . وفي البلدان التي لم تنضم بعد الى الاتفاقية ، تستطيع المنظمات المستقلة ان تستخدم الاتفاقية كإطار عمل لتعزيز احترام حقوق المرأة بصورة تلبى متطلبات الاتفاقية ، كما تستطيع تشجيع حكومات بلدانها على الانتساب اليها ، ومراقبة انجازات هذه الحكومات في ضوء احكام الاتفاقية .

ولدى مراجعة التقارير الرسمية الصادرة عن دول الاعضاء توجه لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة اسئلة شاملة لمندوبي الدول ومن ضمنها سلسلة من الاسئلة تتعلق بدرجة مشاركة المنظمات غير الحكومية في اعداد التقارير الرسمية وتعتقد اللجنة ان مشاركة المنظمات غير الحكومية توفر الفرصة لتبادل الاراء بين الحكومة والشعب وتتيح للحكومة

فرصة للتعرف بصورة اسهل على المجالات المثيرة للقلق والعقبات التي تحول دون تطبيق الاتفاقية ، وفي هذا السياق ، فقد اصبح من المعتاد ان تتوقع الدول المقدمة للتقارير اسئلة من قبل اللجنة حول ما اذا كانت المنظمات غير الحكومية قد استشيرت او تم اشراكها في اعداد التقارير كي تعكس آرائها باية صورة . وتسعى اللجنة الى معرفة ما اذا كانت الاتفاقية وما يتبعها من التزامات معروفة على نطاق واسع في ذلك البلد .

وعام ١٩٩٢ بدأت اللجنة تضع ملاحظات حول بنود معينة من الاتفاقية بناء على نتائج تفحص المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية ويمكننا القول بان الدور الاكبر في احياء وتفعيل الاتفاقية قد قامت به بكل قوة المنظمات غير الحكومية التي استخدمت الاتفاقية كمعيار للمساواة في حملاتها لتحقيق المساواة للمرأة على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية . وقد اكدت هذه المنظمات مجددا ان حقوق المرأة هي حقوق الانسان . وعلى المنظمات غير الحكومية أن تقدم معلومات دقيقة و تعتمد هيكلية منظمة لصياغة تقاريرها و تعالج مواضيع مهمة لها علاقة بالمشاكل او المواضيع المطروحة والتي تتعلق بالمرأة و تركز اللجنة عليها .

ولتكون تقارير المنظمات غير الحكومية لها الفعالية القصوى على اللجنة الرجاء الرجوع الى

ملف : IWRAP : Producing NGO shadow reports to CEDAW : a Procedural guide